محددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة قياسية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2010-2019

شريفي جلول

صوار يوسف

إدريسي مختار

المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي

ديسمبر 2022 المجلد 10– العدد. 01

الصفحات من 427 إلى 450

Classe B

E-ISSN 2676-2218
P-ISSN 2352-9660

المقال متوفر على الرابط التالي:

****

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/583

****

للاستشهاد بهذا المقال

شريفي ج، صوار ي، إدريسي م.، (2022)، *" محددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة قياسية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2010-2019"، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*، المجلد 10. العدد 01، ص .427-450.

محددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية دراسة قياسية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2010-2019

Determinants of financing modes with Musharakah in Islamic banks An econometric study in the countries of the Gulf Cooperation Council in the period 2010-2019

شريفي جلول (1)
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –، (الجزائر)
djelloul.cherifi@univ-saida.dz

صوار يوسف
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –، (الجزائر)
Syoucef12@yahoo.fr

إدريسي مختار
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –، (الجزائر)
idrissimokhtar@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/04/26

تاريخ القبول: 2022/11/25

الملخص: هدفت الدراسة إلى محاولة الوقوف على محددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، هذا البحث شمل عينة مكونة من 16 مصرفا إسلاميا، موزعة جغرافيا على أربع دول أعضـــاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي: المملكة العربية الســـعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين ودولة قطر. تم القيام بدراسة قياسية باستخدام منهج تحليل بيانات البانل الديناميكي بطريقة الفروق (GMM) خلال الفترة (2010-2019). وقد خلصـت الدراسـة إلى أن محددات صيغ التمويل بالمشاركات تتمثل في محددات مالية ومحددات مرتبطة بالحوكمة وأخرى محددات مرتبطة بالاقتصاد الكلي، بحيث تتمثل المحددات المالية في: التمويل بالمشاركات للسـنة الماضـية، إجمالي الودائع، الودائع الاسـتثمارية، العائد على الأصـول، نسـبة كفاية رأس المال، أما محددات الحوكمة فهي: حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، حجم هيئة الرقابة الشرعية وأخيرا محددات الاقتصاد الكلي تتمثل في التضخم.

الكلمات الدالة: البنوك الإسلامية، التمويل بالمشاركة، التمويل بالمداينة.

تصنيف جال: G21، E22

(1) المؤلف المرسل

Abstract: The study aimed to try to find out the determinants of financing modes with Musharakah in Islamic banks. This research included a sample consisting of 16 Islamic banks, distributed geographically among four member states of the Cooperation Council for the Arab Gulf States, namely: the Kingdom of Saudi Arabia, the United Arab Emirates, The Kingdom of Bahrain and the State of Qatar. An econometric study was carried out using the GMM data analysis method during the period (2010-2019). The study concluded that the determinants of Musharakah financing formulas are represented in financial determinants and determinants related to governance and other determinants related to the macro economy, so that the financial determinants are: Musharakah financing for the past year, total deposits, investment deposits, return on assets, capital adequacy ratio, and the determinants of Governance are: the size of the board of directors, the composition of the board of directors, the size of the Sharia supervisory board, and finally the macroeconomic determinants are represented in inflation.
Key words: Islamic banks; Musharakah financing; Debt financing,
JEL classification : **G21; E22**

المقدمة:

أصبحت صناعة التمويل الإسلامي من أسرع الصناعات نموا وحضي التمويل الإسلامي مع مرور السنين باهتمام متزايد في السوق المالي العالمي، خاصة عندما أظهر قدرا أكبر من التحمل والتعافي من الاضطرابات التي صحبت الأزمة المالية العالمية 2008-2009م، إن البنوك الإسلامية تؤدي دور الوسيط المالي في عمليات التمويل الإسلامية بصفتها تقبل الودائع من وحدات الفائض ثم تقوم بتقديمها إلى وحدات العجز عن طريق عقود التمويل الإسلامي وشراء الأوراق المالية، و بسبب تحريم الفائدة في الإسلام تتميز الوساطة عند البنوك الإسلامية ببعض الخصائص، فلتفادي الفائدة تعرض البنوك الإسلامية منتجات مختلفة تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية، وأصبحت توصف بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي تعتمد تلك البنوك على المشاركة، بالإضافة إلى الأدوات المالية القائمة على الدين لحشد واستخدام الأموال.

تعتبر عقود الشراكة البديل الحقيقي للتمويل بالفائدة، كما أن هاته العقود قادرة على أن تقدم للمجتمع النتائج الحميدة لصيغ التمويل الإسلامي، من عدالة في توزيع الدخول والثروات ومحاربة للفقر وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن استخدام المشاركة كصيغة تمويلية لم تفلح في غالب الأحوال، بل واجهتها العديد من الصعوبات التي أبقتها غائبة عن عمليات التمويل في البنوك الإسلامية على الرغم من أنها تعد الصيغة الأكثر ملائمة لتمويل المشروعات الاستثمارية والنمو الاقتصادي وتمويل الملكية الخاصة

أو عمليات تمويل رأس المال المخاطر، وهذا مؤشر على أن المشكلة لا تكمن في طبيعة صيغة المشاركة بحد ذاتها ولا طبيعة مخاطرها بل تتعداها إلى عوامل أخرى تقف حاجزا أمامها قد تكون عوامل مالية أو عوامل متعلقة بالحوكمة وحتى عوامل متعلقة بالاقتصاد الكلي، وعليه يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو الآتي:

ما هي أهم محددات صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين 2010-2019؟

بناء على الإشكالية يمكن طرح الفرضية الرئيسية التالية: توجد محددات مالية ومحددات متعلقة بالاقتصاد الكلي خاصة بالحوكمة ذات تأثير على صيغ التمويل بالمشاركة لدى المصارف الإسلامية.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- كلما زادت نسبة التمويل بالمداينات انخفضت نسبة التمويل بالمشاركة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات المالية (حجم الأصول، حجم الودائع، الودائع الاستثمارية، العائد على الأصول، نسبة كفاية رأس المال، السيولة) وصيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات الخاصة بالحوكمة (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، حجم هيئة الرقابة الشرعية) وصيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات المتعلقة بالاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم) وصيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية.

1. صيغ التمويل المستخدمة في البنوك الإسلامية

1.1.صيغ التمويل القائمة على المديونية تعتبر الصيغ القائمة على المديونية إحدى الصيغ التي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في عملية التمويل، وتتمثل هذه الصيغ في كل من المرابحة، الاستصناع، السلم، الإجارة، والقرض الحسن، سوف نتطرق لكل واحد فيما يلي:

أولا: المرابحة: بيع المرابحة هو إحدى صور البيوع الإسلامية، وهو بيع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية، حيث يتم الاتفاق فيه بين البائع والمشتري على ثمن السلعة مع الأخذ في الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشترى به البائع. المرابحة هي عملية بيع بثمن الشراء مضاف

إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين المشتري والبائع (البيع بربح معلوم) (دغنوش العطرة، 2017، ص 642).

ثانيا: الاستصناع: يعتبر الاستصناع إحدى وسائل التمويل التي تلجأ إليها البنوك الإسلامية، وهي وسيلة حديثة نسبيا مقارنة بالوسائل الأخرى، وتقوم بهذه العملية البنوك الإسلامية كبيرة الحجم، ويمكن تعريفه على أنه " عقد مقاولة مع أهل الصنعة على أن يعمل شيئا، فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع، فهو عقد مبيع في ذمة شرط العمل فالاستصناع طلب الصنع فما لم يشترط فيه العمل كأن يأتي الصانع بعين كان عملهما قبل العقد – لا يكون إستصناعا" (ساعد ابتسام، 2017/2016، ص 99).

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه " عقد وصيغة من صيغ التمويل يقوم بموجبه الصانع بصنع شيء محدد الصفات للطرف الآخر المستصنع، على أن تكون المواد اللازمة للصنع (المواد الخام) من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع، إما حالا أو مقسطا أو مؤجل. (بعزيز سعيد ومخلوفي طارق،2019، ص 128).

ثالثا: السلم: يطلق عليه البيع الفوري حاضر الثمن لأجل البضاعة، وفيه يقوم المصرف بالحصول على ثمن البضاعة من العميل الذي تم تسليمها له، لذلك يعرف على أنه " أن يسلم عوضا حاضر في عوض موصوف في الذمة إلى أجل ". (عبد الرزاق معايزية ، 2018، ص 38)، فالسلم إذا هو عكس البيع لأجل ففي الأول يتم تعجيل الثمن ويؤجل المثمن، وأما الثاني فيعجل المثمن ويؤجل الثمن، وقد شرع السلم على الطرفين لأن المبيع يكون نازلا في القيمة عن البيع العادي، فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه ويستفيد المشتري في إنقاص الثمن.

رابعا: الإجارة: تعتبر الاجارة صورة مستحدثة من صور التمويل في إطار صيغة تمويلية تسمح بمساعدة الراغب في اقتناء أصل مالي على الرغم من عدم حيازته مجمل الثمن فورا، حيث تستخدم المصارف الإسلامية هذا العقد لاستثمار الأموال المتاحة لتحقيق مزايا عديدة، كما تستخدم أسلوبين من أساليب التأجير هما: التأجير التشغيلي والتأجير المنتهي بالتمليك، وتستخدم الإجارة في المصارف الإسلامية تحت مسمى "التأجير مع الوعد بالتمليك". (دغنوش العطرة، 2017 ، ص643).

خامسا: القرض الحسن: في البنوك التقليدية تقترن كلمة قرض مباشرة بسعر الفائدة، غير أن معناها في البنوك الإسلامية بصفة خاصة، وفي النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة

عامة معروفة بالبر والإحسان، إن القرض الحسن هو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض، يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير (المقترض) برده أو برد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهما، ورغم أن هذا التعريف ليس فيه ما يفيد الزيادة على رأس المال إلا أنه تضاف عادة كلمة "حسن" إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة. (بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، 2019 ، ص 129/128).

2.1. صيغ التمويل القائمة على الملكية: تتمثل هذه الصيغ في المضاربة والمزارعة والمساقاة والمغارسة وكذلك المشاركة، حيث تعطي هذه الصيغ للمتعاملين القدرة على التصرف فيأخذ فيها صفة المالك، وسوف نتعرض لكل صيغة على حدا فيما يلي:

أولا: المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج "العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين المكلفين باستثمار المال، حيث ينص العقد على توزيع الأرباح بنسب متفق عليها بين الأطراف، وفي حالة حدوث خسارة يتحملها صاحب المال، إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط المضاربة (بعزيز سعيد ومخلوفي طارق،2019، ص127)

ثانيا: المزارعة: تعتبر المزارعة من أهم أشكال ومجالات التوظيف في البنوك الإسلامية، وهي أداة شرعية يمكن أن تتعامل بها في تمويل القطاع الزراعي، بحيث تعتبر أداة من أدوات توظيف الأموال المتاحة للمصارف الإسلامية، وتعرف على أنها عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة، بحيث يكون الناتج مشتركا ولكن حسب حصص معلومة لكل منهم ولأجل محدد. وقد تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع، وقد تكون الأرض فقط من المالك والبذور والعمل من المزارع (بعزيز سعيد ومخلوفي طارق،2019، ص 128)

ثالثا: المساقاة: "هي دفع الشجر وما في حكمها لمن يقوم بسقيه ويتعهده حتى يبلغ نضجه نظير جزء معلوم من ثمره، ومن ثم تكون المساقاة شراكة زراعية تقوم بين الطرفين، يقدم أحدهما الشجر وهو رب المال ويقدم الطرف الثاني العمل وهو القائم بعملية السقي والرعاية وما في حكم ذلك، ويوزع صافي الناتج مشاركة بينهما بنسبة يتفق عليها الشريكان". (السرحي، لطف محمد،2017،ص 350)

رابعا: المغارسة: "وهي أن يدفع الشخص أرضه لكي يغرس فيها شجرا، على أن يتم اقتسام الشجر والأرض بين المالك والعامل" (زايدي مريم، 2016/ 2017 ، ص 55)

خامسا: المشاركة: يعتبر نظام المشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية باعتبارها أساس بنوك مشاركة. وتعد المشاركة أسلوب تمويلي مستحدث، ويعتبر من أفضل ما طرحته البنوك الإسلامية من أساليب تمويلية، إذ أن نظام المشاركة يعتبر مميزا رئيسيا للمصرف الإسلامي عن المصرف الربوي. وعليه فإن المشاركة هي "خلط ماليين لا يتميز أحدهما عن الآخر بشرط وكذلك تعني استقرار ملك شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر ولكل واحد أن يتصرف فيه تصرف المالك" (عيطة الجبيري وسعد ميلاد، 2019،ص 13). ويعرفها آخرون بأنها: "عقد بين طرفين أو أكثر، يكون فيه العمل ورأس المال شراكة بين طرفين أو عدة أطراف، ويكون الربح على أساس الاتفاق بنسبة مئوية، والخسارة تكون على قدر حصص رأس المال المقدم من كل طرف ودون تقصير من أحد الطرفين أو الأطراف" (سمير هربان، 2015/2014 ،ص 58)

2. **الدراسات السابقة:** أجريت العديد من الدراسات في مجال التمويل بصيغ المشاركة والمضاربة في المصارف الإسلامية، يمكن ايرادها على النحو التالي:

- **دراسة (السماني، 2019)** تحت عنوان " دور التمويل الإسلامي وفقاً لصيغة المشاركة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي -دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني ": تهدف الدراسة إلى قياس أثر معايير منح التمويل وفقا لصيغة المشاركة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ببنك أم درمان الوطني ، و توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن صيغة التمويل بالمشاركة من أقل الصيغ مخاطرة، وتساهم في تمويل أنشطة استثمارية في قطاعات اقتصادية بمناطق ذات منافسات متنوعة مما يقلل التركيز على قطاعات اقتصادية معينة، كما توصل إلى وجود أثر معنوي لمعايير التمويل وفق صيغة المشاركة و شروطه في الحد من مخاطر منح الائتمان ببنك أم درمان الوطني، بينما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى متغير المسمى الوظيفي و الخبرة العملية بالنسبة لمتغيرات الدراسة.
- **دراسة (عيطة الجبيري وسعد ميلاد، 2019)** تحت عنوان " معوقات التطبيق الإسلامي- صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه- " : هدفت الدراسة إلى التعرف على تجربة مصرف الجمهورية في تطبيق صيغة المشاركة

بالإضافة إلى الكشف عن المعوقات التي تحد من تطبيق صيغة المشاركة، تم الاعتماد على تصميم استمارة لتحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على أسئلتها و التحقق من فرضياتها و ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية التي تطبق الصيرفة الإسلامية في ليبيا، أما عينة الدراسة فهي المسؤولين و الموظفين بقطاع الصيرفة الإسلامية بمصرف الجمهورية، وفي الأخير تم استخلاص مجموعة من النتائج كان من أهمها أن وجود معوقات قانونية و تشريعية تحد من تطبيق صيغة المشاركة، و كذلك ضعف البنية القانونية و التشريعية المناسبة لتطبيق صيغة المشاركة إضافة إلى عدم تقديم الدعم المادي من طرف البنك المركزي، كما بينت الدراسة وجود معوق هيئة الرقابة الشرعية و نقص في كفاءة الموظفين.

- **دراسة (عبد الهادي طاشكندي والمولدي عمار الجلاصي، 2018)** تحت عنوان " محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2005- 2016": حيث تناول فيها الباحثان ماهية ومحددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال إبراز خصوصية الوساطة المصرفية الإسلامية(مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة) والتعرف على ديناميكية العلاقة بين حجم التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية وأهم محدداتها بدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال تحليل نموذج السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكي باستخدام طريقة التقدير (GMM System)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من: حجم المصرف، نسبة كفاية رأس المال، التضخم على حجم التمويل بصيغ المشاركات في المصارف الإسلامية، بينما اتضح وجود علاقة سلبية بين متغير: الحوكمة ، التمويل بالمدينات وبين التمويل بصيغة المشاركة.
- **دراسة (M. Syafii, 2017)** تحت عنوان " Financial Volume Analysis Based On Profit Sharing Sharia Banking In Indonesia ": كان الهدف من الدراسة هو تحليل عمق العلاقة بين كل من الإنتاج الإجمالي، نسبة توزيع الأرباح، سعر الفائدة، معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي على حجم التمويل بالمشاركات في اندونيسيا، ولبناء نموذج الدراسة و تحليل المتغيرات إستعمل الباحثون طريقة VAR (Vector

Auto Régression) خلال الفترة 2005-2016 م، و أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير و علاقة ذات دلالة احصائية لكل من: نسبة توزيع الأرباح، سعر الفائدة، معدل التضخم، و معدل النمو الاقتصادي على حجم التمويل بصيغ المشاركات

- **دراسة (بن ناصر فاطمة، 2016)** تحت عنوان " إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية وتحديات تطبيقه ":حيث هدفت الباحثة إلى دراسة إشكالية التمويل بالمشاركة وأهم المعوقات التي تحد من ممارستها، من خلال الوقوف على واقع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية، والوقوف على أهم المحددات الداخلية للتمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، ومدى تأثير كل محدد على درجة تطبيق هذه الصيغة، إضافة لوصف واقع التمويل بالمشاركة في مصارف الدول محل الدراسة، واختبار العوامل المحددة للتمويل بالمشاركة في البيئتين الداخلية و الخارجية وذلك باستخدام بيانات البانل لثلاث نماذج: وهي نموذج الانحدار الخطي بطريقة المربعات الصغرى المدمجة، و النموذج الثاني هو نموذج الانحدار الخطي مع الآثار الثابتة المقطعية و الزمنية، و النموذج الثالث الذي خصص للآثار العشوائية ، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن المصارف الإسلامية لها مساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين العائد على حقوق الملكية، معدل الفائدة على القروض والتمويل بالمشاركة، وعلاقة عكسية بين معدل التضخم و التمويل بالمشاركة.
- **دراسة (نجوى مختار البدرى جبريل، 2016)** تحت عنوان " التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي 2008م –2014م ": حيث تناولت الدراسة مزايا صيغة المشاركة كصيغة تمويلية مصرفية معاصرة وما أحدثته من تعديلات جوهرية في مجريات النظام العام للعملية المصرفية، و هدف البحث إلى التعرف على طبيعة و كفاءة صيغة التمويل بالمشاركة و تأثيرها على الأرباح في البنوك الإسلامية، و أثر مخاطر تعثرها على البنك، تمثلت أهم النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة أن نظام التمويل بالمشاركة يؤثر في ربحية المصارف كما يؤثر في حجم استثمار البنك، إضافة إلى احتوائه على مخاطر متعددة منها ما هو متعلق بالعملية ومنها ما هو متعلق بنوع النشاط الاقتصادي و

منها ما هو متعلق بالظروف العامة و أخيرا ما هو متعلق بالعمل و المال و لكن هذه الأخيرة مخاطر بنسبة قليلة لا تذكر.

- **دراسة (عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود وهلال يوسف صالح، 2017)** تحت عنوان " مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل (دراسة على عينة من المصارف الاسلامية اليمنية) ": هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر الناشئة عن تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في قرار التمويل، والتعرف على العلاقة بين مستوى مخاطر صيغ التمويل وقرار منح التمويل، بحيث تمثلت مشكلة الدراسة في عدم وضوح العلاقة بين المخاطر المصرفية الناشئة عن صيغ التمويل الإسلامي وقرار منح التمويل، وعلاقة ذلك بإختيار صيغة بعينها من صيغ التمويل، وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية اليمنية لا تزال تعتمد بصورة رئيسية على صيغة المرابحة في التمويل نظرا لانخفاض المخاطر المرتبطة بهذه الصيغة، وأن صيغ المضاربة، المشاركة، الاستصناع، المزارعة والتمويل التأجيري هي من الصيغ الهامة في ولكنها لا تحضى باهتمام المصارف الإسلامية اليمنية.
- **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:** أنها حاولت تسليط الضوء على صيغة التمويل بالمشاركة ليس من منظور مخاطر التمويل أو الأثر على النمو الاقتصادي كالدراسات السابقة، بل هدفت الدراسة إلى البحث في المحددات الرئيسية لصيغة التمويل بالمشاركة التي قد تزيد أو تحد من تطبيق هاته الصيغة في البنوك الإسلامية والتي يجب إدراكها من قبل صناع القرار لدفع عجلة التنمية والاقتصاد ككل.

3. الدراسة التطبيقية

1.3. مجتمع وعينة الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية، وقد شملت عينة الدراسة 16 بنكا إسلاميا، موزعة جغرافيا على 4 دول من دول مجلس التعاون الخليجي، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين وقطر. والعينة موضحة في الجدول الآتي:

الجدول 01: عينة الدراسة

الدول	عدد المصارف	أسماء المصارف الإسلامية
المملكة العربية	1	بنك البلاد

الإمارات العربية المتحدة	6	بنك الإمارات الإسلامي، بنك النور، بنك دبي الإسلامي،
البحرين	6	بنك الإثمار، بنك البحرين الإسلامي، بيت التمويل الكويتي، مجموعة البركة المصرفية،
قطر	3	بنك قطر الدولي الإسلامي، بنك الريان، بنك

المصدر: من إعداد الباحثين

أما فيما يتعلق بفترة الدراسة فتمتد من سنة 2010 إلى سنة 2019

2.3. متغيرات الدراسة: تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- **المتغير التابع:** تمثل في قيمة التمويل بصيغة المشاركات التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وتتضمن التمويل بصيغتي المشاركة والمضاربة لأن كلاهما يقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- **المتغير المستقل:** المتغيرات المستقلة في هذه الدراسة شملت المتغيرات المالية، المتغيرات المتعلقة بالحوكمة وكذا المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي.
- **المتغيرات المالية: تضم سبع متغيرات كما يلي:**

حجم الأصول: يعبر هذا المتغير عن حجم البنك وتم قياسه باستخدام قيمة موجودات البنك.

حجم الودائع: وهو مجموع الودائع الاستثمارية والادخارية والجارية.

الودائع الاستثمارية: هي الودائع التي تستثمر في مجالات تتحمل مخاطرة بغرض الحصول على عوائد.

العائد على الأصول: هو مؤشر عن مدى ربحية البنك بالنسبة لأصوله، تم قياسه بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول.

نسبة كفاية رأس المال: هي مؤشر لقياس ملائمة المصرف على سداد التزاماته ومواجهة أي مخاطر قد تحدث في المستقبل، يتم قياسها من خلال قسمة إجمالي رأس المال الممكن استخدامه على إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطرة.

السيولة: هي مؤشر لقياس المقدرة على مواجهة المسحوبات من الودائع والطلب على التمويل، يتم قياسها من خلال قسمة الأصول النقدية وشبه النقدية على مجموع الأصول.

التمويل بالمداينات: هي الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية في نشاطها التمويلي بإنشاء دين نقدي أو عيني وتشمل على المرابحة، الأمر بالشراء، التورق، الإجارة المنتهية بالتمليك، السلم، والإستصناع.

- **المتغيرات المتعلقة بالحوكمة:** وهي ثلاثة متغيرات:

حجم مجلس الإدارة: يتم قياس حجم مجلس الإدارة من خلال عدد أعضائه.

تركيبة مجلس الإدارة: يتم قياس تركيبة مجلس الإدارة من خلال عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة.

حجم هيئة الرقابة الشرعية: يتم قياس حجم هيئة الرقابة الشرعية من خلال عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

أما المجموعة الأخيرة فتتعلق ببيئة الاقتصاد الكلي للبنك والبلد المدروس وتتمثل في المتغيرين التاليين:

- **المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي:**

الناتج المحلي الإجمالي: هو القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة.

التضخم: هو مؤشر عام لارتفاع الأسعار والذي يتم قياسه من خلال متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار السلع الاستهلاكية المحلية.

3.3. معطيات الدراسة وكيفية تلخيصها

أ- **معطيات الدراسة:** تمثلت في البيانات المالية والتقارير السنوية للبنوك محل الدراسة، والتي من خلالها تم استخراج قيمة المتغيرات، بالإضافة إلى المعطيات الصادرة عن البنك الدولي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ب- **تلخيص معطيات الدراسة:** الجانب التطبيقي عبارة عن دراسة قياسية لمحددات صيغة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية لعينة من البنوك المتواجدة في أربع دول ضمن مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الممتدة من 2010-2019 م، وبعد أن قمنا بجمع المعطيات اللازمة للدراسة، و التي تضم 12 متغيرا تابعا مقسمة إلى ثلاث مجموعات، و متغيرا واحدا مستقلا، و ذلك من خلال التقارير السنوية للبنوك الإسلامية المدروسة، والتقارير السنوية و المنشورات الدورية الصادرة من البنوك المركزية و الهيئات العامة للإحصاء في

دول مجلس التعاون الخليجي والتي توفرت فيها بيانات كافية لإجراء الدراسة، وتجدر الإشارة أنه تم تحويل البيانات المالية للمصارف المدروسة من العملة المحلية لكل بلد إلى عملة الدولار و ذلك تماشيا مع متطلبات الدراسة القياسية، ثم بعد ذلك تم معالجة و اختبار المتغيرات بالاستعانة ببرنامج Excel و Eviews v10 .

4.3. نموذج الدراسة

تم القيام في هذه الدراسة بتطبيق نموذج الانحدار التالي:

$$INVESTASS_{it} = \alpha_0 + \beta_1 ASSETS_{it} + \beta_2 DEPOSIT_{it} + \beta_3 PSIA_{it} + \beta_4 LOANS_{it} + \beta_5 ROA_{it} + \beta_6 CAR_{it} + \beta_7 CASH_{it} + \beta_8 BDS_{it} + \beta_9 INDBD_{it} + \beta_{10} SBS_{it} + \beta_{11} INF_{it} + \beta_{12} GDB_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث: تشير i إلى عدد البنوك (16 ... 1 =i)، وتشير t إلى الزمن(2019 ...2010=t)

($\beta_1 ... \beta_{12}$): معاملات المتغيرات المستقلة

($INVESTASS_{it}$): المتغير التابع الذي يمثل قيمة المشاركات في البنوك الإسلامية، ($ASSETS_{it}$): حجم البنك الإسلامي=إجمالي الأصول، ($DEPOSIT_{it}$): إجمالي الودائع، ($PSIA_{it}$): الودائع الاستثمارية، ($LOANS_{it}$): حجم التمويل بصيغ المداينات، (ROA_{it}): العائد على الأصول، (CAR_{it}): نسبة كفاية رأس المال، ($CASH_{it}$): السيولة، (BDS_{it}): حجم مجلس الإدارة، ($INDBD_i$): تركيبة مجلس الإدارة، (SBS_{it}): حجم هيئة الرقابة الشرعية، (INF_{it}): التضخم، (GDB_{it}): الناتج المحلي الإجمالي، (ε_{it}): الخطأ العشوائي

5.3. طريقة و تقنيات التقدير : يستند المنهج التجريبي في هذه الدراسة على طريقة السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data) ويقصد بمصطلح السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، حيث أن البيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (بنوك أو دول) عند فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت و على مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ

"المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن" (بدراوي، 2015، ص 201).

6.3. النتائج والمناقشة

1.6.3. البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

قبل التطرق إلى الدراسة القياسية نعمد في البداية إلى القيام بإجراء مجموعة من تحليلات البيانات الإحصائية

يهدف إجراء تحليل البيانات الإحصائية للمتغيرات إلى دراسة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة مثل حساب المتوسط والوسيط والمنوال وكذا اختبار التوزيع الطبيعي لها من خلال معامل التناظر والتفلطح وكذا إحصائية Jarque-Bera، يوضح الجدول أدناه أهم البيانات الإحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة.

الجدول 02: البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	INVESTASS	PSIA	LOANS	CAR	DEPOSIT	INDBD	INF	ROA	SBS
Mean	71.18	09.21	50.30	41.18	58.30	17.5	1.66	9.10	3.80
Median	112.18	12.15	19.51	17.41	21.61	4.50	1.96	1.11	3.00
Maximum	24.03	18.12	14.58	42.90	22.17	11.0	5.82	14.63	6.00
Minimum	234615.4	616223 4.	10.9	9.91	432340 43	0.00	-2.42	-4.32	3.00
Std. Dev.	28.25	26.50	13.47	4.85	33.65	3.01	1.54	1.60	1.02
Skewness	4.42	1.82	6.051 395	1.80	1.729	0.47	- 0.654 978	3.40	0.84
Kurtosis	27.75	5.66	55.92	8.11	5.94	2.62	3.68	34.15	2.32
Jarque-Bera	4577.50	135.87	19652 .63	257.71	137.57	4.19	13.98	6777.75	18.89
Probability	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.122	0.0009	0.000	0.000
Sum	27.04	30.21	15.45	2910.27	15.45	497	257.03	175.30	518

Sum Sq. Dev.	42.83	38.80	29.09	3699.97	25.56	863.98	363.12	409.70	141.02
Observations	159	159	160	158	160	96	154	160	136

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews v10

نلاحظ من خلال الجدول:

- أن المتغير التابع الذي يمثل نسبة الاستثمارات طويلة الأجل أو التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية الخليجية (**INVESTASS**) بلغ حوالي 18,71%.
- التمويل بالمداينات (**LOANS**) بلغ متوسطها (30,50%) ، كما بلغ التغير في إجمالي الودائع (**DEPOSIT**) حوالي (30,58%)، بينما بلغ متوسط الودائع الاستثمارية (**PSIA**) في المصارف الإسلامية الخليجية (21,09%)، أيضا بلغ متوسط العائد على الأصول (**ROA**) في المصارف الإسلامية حوالي (10,9 %)، ويقدر متوسط كفاية رأس المال (**CAR**) للمصارف الإسلامية الخليجية بحوالي (18,41 %)، وبلغ متوسط عدد الأعضاء المستقلين في تركيبة مجلس الإدارة (**INDBD**) في البنوك الإسلامية الخليجية حوالي خمسة أعضاء أما فيما يخص حجم هيئة الرقابة الشرعية (**SBS**) بلغ متوسطه أربعة أعضاء وبلغت نسبة التضخم (**INF**) في دول التعاون الخليجي (16,6 %).

2.6.3.التمثيل البياني لمتوسطات أهم المتغيرات المستخدمة

فيما يلي التمثيل البياني لمتوسطات أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة والتي يمكن إيرادها على النحو التالي:

الشكل 01: نسبة التمويل بالمشاركات من إجمالي الأصول خلال الفترة (2010-2019)

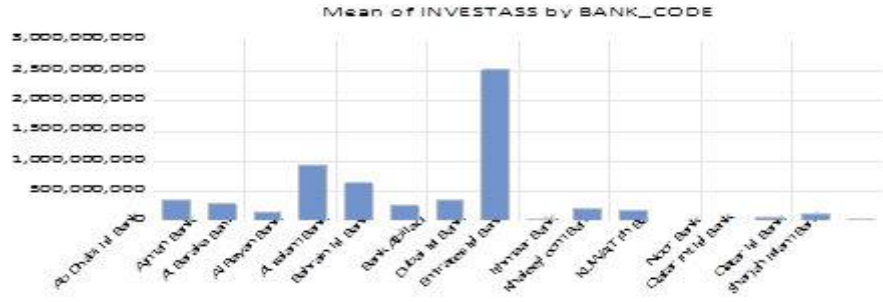

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews v10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط التمويل بالمشاركات في البنوك الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها بنك دبي ثم تلاه بنك الريان ثم البنوك الأخرى على غرار بنك السلام، بنك أبو ظبي، بنك عجمان، بنك البلاد، بنك السلام وبنك البركة.

الشكل 02: نسبة الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2019)

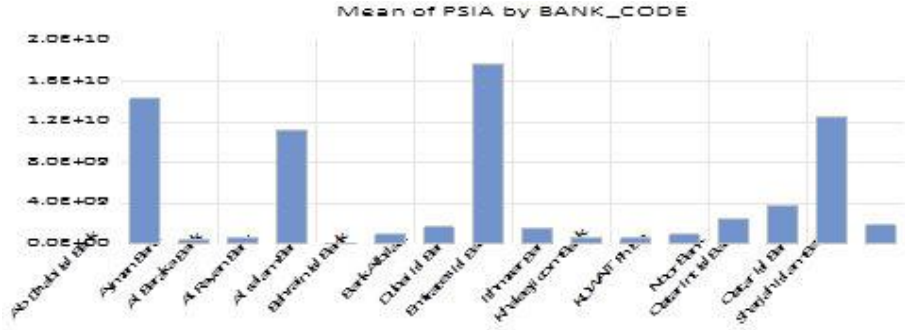

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews v10

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها بنك دبي ثم تلاه بنك أبو ظبي ثم بنك قطر وبنك الريان.

الشكل 03: التغير في إجمالي الودائع في المصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2019)

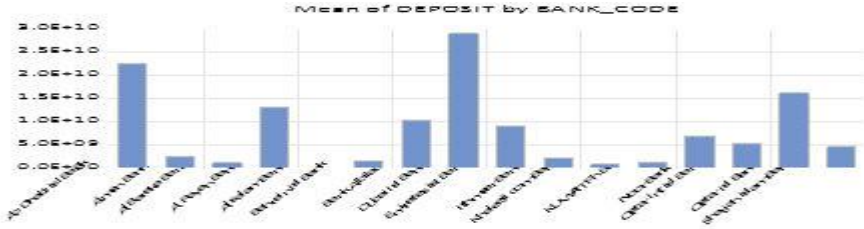

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews v10

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط التغير في إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها بنك دبي ثم تلاه بنك أبو ظبي ثم بنك قطر وبنك الريان.

الشكل 04: التغير في إجمالي التمويل بالمداينات في المصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2019)

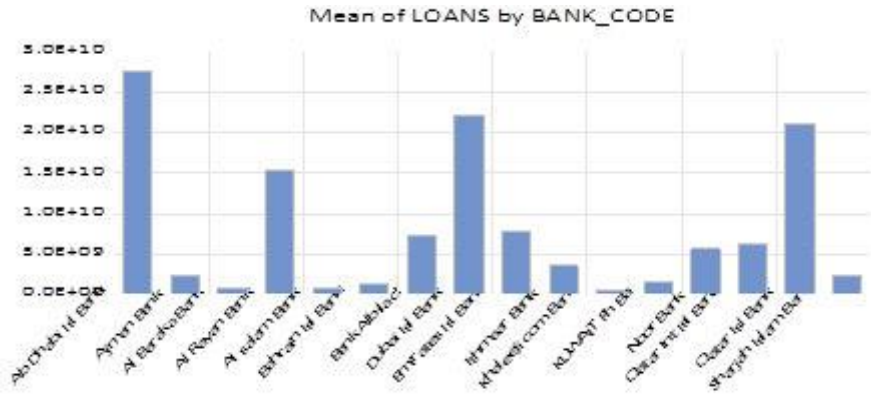

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews v10

- نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هناك تفاوت ملحوظ في متوسط التمويل بصيغ المداينات في البنوك الإسلامية المشكلة لعينة الدراسة، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة سجلها بنك أبو ظبي ثم تلاه بنك دبي ثم بنك قطر وبنك الريان.

3.6.3.علاقة الارتباط: تعتبر دراسة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة من الخطوات الأولية المهمة في التحليل القياسي، للوقوف على اتجاه العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في ذلك التحليل، وعليه قامت هذه الدراسة بتحليل علاقة الارتباط بين نسبة التمويل بالمشاركات وأهم محدداتها وذلك للوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات تمهيدا لإجراء تحليل الانحدار.

الجدول 03: معاملات الارتباط بين نسبة المشاركات في المصارف الإسلامية ومحدداتها

	INVESTASS	PSIA	LOANS	DEPOSIT
INVESTASS	1	0.548	0.290	0.569
PSIA	0.5485	1	0.732	0.943
LOANS	0.290	0.732	1	0.724
DEPOSIT	0.569	0.943	0.724	1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews v10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مصفوفة الارتباط بين المتغيرات تبين النتائج التالية:

- إن علاقة صيغ التمويل بالمشاركات مع الودائع الاستثمارية تقدر ب 54,8 %، مما يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين التمويل بالمشاركات والودائع الاستثمارية.

- علاقة صيغ التمويل بالمشاركات مع إجمالي الودائع تقدر ب 56,9 %، مما يدل على وجود علاقة ارتباط جيدة بين التمويل بالمشاركات وإجمالي الودائع.
- علاقة صيغ التمويل بالمشاركات مع التمويل بالمداينات تقدر 29%،

بالإضافة إلى علاقة التمويل بالمداينات بالودائع الاستثمارية تقدر ب 73,2%، في حين علاقتها مع إجمالي الودائع تقدر ب 72,4%، وأخيرا علاقة الودائع الاستثمارية بإجمالي الودائع تقدر ب 94,3%.

4.6.3.نتائج بيانات البانل الديناميكي بطريقة تقدير الفروق

الجدول (4): نتائج محددات صيغ التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية خلال الفترة (2010-2019) باستخدام GMM

النماذج الديناميكية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية		المتغيرات المستقلة
النموذج الثاني Orthogonal Déviations	النموذج الأول First Différences	
0.759384 (0.0000)	0.741022 (0.0000)	INVESTASS(-1)
-0.012687 (0.0109)	-0.027663 (0.0441)	PSIA
0.017219 (0.0008)	0.025792 (0.0011)	DEPOSIT
-0.001526 (0.5113)	0.002554 (0.4660)	LOANS
5.249179 (0.512274)	6.407536 (0.379118)	Sargan test
	-0.361082 (0.7180)	Allerano and Bond (1991) AR1
	-0.409009 (0.6825)	Allerano and Bond (1991) AR2
73	73	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews v10

7.3. تفسير ومناقشة نتائج الدراسة

1.7.3. تفسير البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة:

تثبت نسبة الاستثمارات طويلة الأجل أو التمويل التشاركي في البنوك الإسلامية الخليجية (**INVESTASS**) التي بلغت حوالي 18,71% ونسبة التمويل بالمداينات (**LOANS**) التي بلغ متوسطها (30,50%)، أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل كبير على التمويل بالمداينات وهي الصيغة التي تسيطر على نشاطها التمويلي بدل التمويل بالمشاركات التي تعتبر نسبته ضئيلة ولا تقارن بالمعاملات الأخرى كالمرابحات والتورق والإجارة وغيرها.

تبين نسبة متوسط التغير في إجمالي الودائع (DEPOSIT) التي بلغت حوالي (30,58%) ومتوسط الودائع الاستثمارية (PSIA) في المصارف الإسلامية الخليجية التي بلغت (21,09%) من مجموع الأصول قدرة هذه البنوك في تعبئة موارد تدعم الاستثمار طويل الأجل، وبلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) في المصارف الإسلامية حوالي (10,9 %)، كما قدر متوسط كفاية رأس المال (CAR) للمصارف الإسلامية الخليجية بحوالي (18,41 %) وتعتبر هذه النسبة أعلى من متطلبات الحد الأدنى لبازل 3 والمقدرة ب10,5 %، أيضا تدل نسبة متوسط عدد الأعضاء المستقلين في تركيبة مجلس الإدارة (INDBD) في البنوك الإسلامية الخليجية التي بلغت حوالي خمسة أعضاء على أن هناك عددا مقبولا من الأعضاء المستقلين، الأمر الذي يؤدي إلى استقلالية وشفافية المجلس ومن ثم فعالية الحوكمة المصرفية.

أما فيما يخص حجم هيئة الرقابة الشرعية (SBS) فإن لجميع المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي عدد كاف من الأعضاء وقد بلغ متوسطه أربعة أعضاء، وهو قريب من النسبة الموصى بها من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إذ يعتبر هذا العدد ليس بالقليل الذي يصعب معه تدقيق جميع أعمال البنك من الناحية الشرعية ولا بالعدد الكثير الذي يؤدي إلى عدم تناسق الآراء ما بين أعضاء الرقابة الشرعية.

ويشير الباحثون بخصوص نسبة التضخم (INF) والذي يعبر عن المتوسط السنوي لأسعار السلع الاستهلاكية في دول التعاون الخليجي والتي قدر متوسطها ب (16,6 %) إلى وجود تأثير عكسي بين التضخم والتمويل بالمشاركات كما أن هناك إمكانية وجود تأثير إيجابي من خلال تأثيره على التمويل بالمداينات مما يحفز البنك على زيادة أصوله الاستثمارية على حساب المداينات.

2.7.3. تفسير التمثيل البياني لمتوسطات أهم المتغيرات المستخدمة في الدراسة

- ما يمكن استخلاصه من هذه النتائج أن البنوك الرائدة في دول مجلس التعاون الخليجي هي: بنك دبي، بنك أبو ظبي، بنك الريان وبنك قطر.

3.7.3. تفسير علاقة الارتباط

استنادا لما سبق من علاقات الارتباط يمكن تفسير النتائج السابقة على أن البنوك الإسلامية محل الدراسة متجهة نحو صيغ التمويل بالمداينات أكثر من اتجاهها إلى صيغ التمويل بالمشاركات ويتضح ذلك من خلال نسبة الارتباط بين هاتين الصيغتين وإجمالي

الودائع، كما أن الودائع الاستثمارية في هاته البنوك موجهة للاستثمارات قصيرة الأجل (التمويل بالمداينات) بدل توجيهها للتمويل طويل الأجل (التمويل بالمشاركات).

4.7.3. تفسير نتائج بيانات البانل الديناميكي بطريقة تقدير الفروق

تعتبر النتائج التجريبية الناتجة عن النماذج الديناميكية لبيانات البانل بواسطة **GMM** جيدة، إذا كانت القيم المقدرة لمعاملات انحدار هذه النماذج بواسطة هذه الطريقة متسقة ويتحقق اتساق القيم المقدرة لمعاملات انحدار النماذج المذكورة بواسطة هذه الطريقة إذا كانت المتغيرات المساعدة المؤخرة المستخدمة في التقدير صالحة، وللتعرف على مدى صلاحية هذه المتغيرات سوف يتم استخدام اختبار **Sargan**.

ولاختبار الفرضية القائلة بأن حد الخطأ غير مرتبط تسلسليا سوف يتم استخدام اختبار الارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء، وتتمثل فرضية العدم لهذا الاختبار في عدم وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي المقدرة الناتجة عن تقدير النموذج الديناميكي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية بواسطة **GMM** باستخدام الفروق الأولى لمتغيرات هذا النموذج.

تشير قيمة إحصائية اختبار (1991) **Arellano and Bond** للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين الأخطاء المقدرة ذات الخطوة الأولى إلى عدم رفض فرضية العدم لهذا الاختبار والتي تتمثل في عدم وجود هذا الارتباط، ويعزى هذا أن حد الخطأ الأصلي غير مرتبط تسلسليا، كما اتضح كذلك من خلال اختبار **Sargan** صلاحية المتغيرات المساعدة المؤخرة وأن الفروق من الدرجة الأولى مقبولة من الناحية الإحصائية.

تشير نتائج الدراسة أن التمويل بالمشاركات للسنة الماضية ((1-)**INVESTASS**) له أثر إيجابي معنوي على التمويل بالمشاركة للسنة الحالية، بحيث التمويل بالمشاركة في السنة الجارية يمثل 74 % من التمويل بالمشاركة للسنة الماضية في البنوك الإسلامية محل الدراسة، كما أن التمويل بالمداينات (**LOANS**) له أثر غير معنوي على صيغ التمويل بالمشاركات، مما يدل على أن التمويل بالمداينات ليس من محددات صيغ التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية محل الدراسة، وقد أثبت الواقع أن التمويل بالمداينات يعتبر من معوقات التمويل بالمشاركات بحيث تعتمد البنوك في أنشطتها على صيغ التمويل بالمداينات أكثر من اعتمادها على صيغ التمويل بالمشاركات لكون هذه الأخيرة عالية التكلفة مقارنة بالصيغة الأولى، كما توجد علاقة عكسية بينهما فكلما انخفض حجم التمويل

بالمداينات زادت نسبة التمويل بالمشاركات وقد تم إثبات ذلك من خلال معامل التمويل بالمداينات في النموذج الثاني ويمكن تفسير ذلك بتوجه البنك إلى تقليل حجم المخاطر الذي يمكن أن يؤثر على العائد.

أما فيما يخص إجمالي الودائع (**DEPOSIT**) فهي ذات أثر إيجابي معنوي على صيغ التمويل بالمشاركات وبالتالي فهي من محددات التمويل بالمشاركات في هذه المصارف فكلما زاد حجم الودائع في البنك عزز من موارده وبالتالي في قدرته على استخدام الأموال في جميع صيغ التمويل بما فيها التمويل بالمشاركات.

فيما يخص الودائع الاستثمارية (**PSIA**) فهي ذات أثر سلبي معنوي على صيغ التمويل بالمشاركات، مما يدل على عدم استخدام البنوك الإسلامية لمجلس التعاون الخليجي للودائع الاستثمارية في صيغ التمويل بالمشاركة، فكلما زادت الودائع الاستثمارية قلت نسب التمويل بالمشاركة وتم استخدام هذه الودائع في صيغ المداينات بدل صيغ المشاركات.

كما بينت نتائج اختبار **Sargan** صلاحية المتغيرات المساعدة المتمثلة في (العائد على الأصول، نسبة كفاية رأس المال، التضخم، حجم الرقابة الشرعية، حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة،)، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يلي:

- **العائد على الأصول (ROA):** هو مؤشر يقيس مدى ربحية البنك بالنسبة لمجموع أصوله وبالتالي قياس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح وله أثر إيجابي على تمويل المشروعات بصيغ المشاركات، حيث يمكن للمصرف أن يزيد من حجم استثماراته حسب زيادة العائد المتوقع.
- **نسبة كفاية رأس المال (CAR):** هي أداة لقياس مدى ملائمة البنك على تسديد التزاماته ومواجهة أي مخاطر قد تحدث مستقبلا، كما توجد علاقة إيجابية بين نسبة كفاية رأس المال ونسبة التمويل بالمشاركات، بحيث كلما كان للبنك القدرة على مواجهة المخاطر كلما زادت صيغ التمويل بالمشاركات لديه.
- **حجم مجلس الإدارة (BDS):** مجلس الإدارة هو الذي يضمن للمستثمرين سواء المساهمين أو المودعين في البنك بأن أموالهم يجري استخدامها من قبل المديرين بطريقة جيدة وبأداء عالي، ولحجم مجلس الإدارة دور مهم في توجيه استراتيجية

البنك وخطط العمل وسياسة المخاطر والأداء، وقد يكون الحجم الكبير لمجلس الإدارة أثر إيجابي على صيغ التمويل بالمشاركات بسبب تنوع الآراء.

- تركيبة مجلس الإدارة (**INDBD**): يتم قياس تركيبة المجلس من خلال عدد الأعضاء المستقلين في المجلس، كما أن هناك علاقة طردية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة والتمويل بصيغ المشاركات.
- **حجم هيئة الرقابة الشرعية (SBS):** يتم قياسها من خلال عدد الأعضاء كما توجد علاقة موجبة بين حجم الهيئة وصيغ التمويل بالمشاركات، فكلما كبر الحجم ضم في عضويته مجموعة متنوعة من علماء الشريعة، الذين ينتمون إلى المدارس الفقهية المختلفة مما يؤدي إلى تفسير أفضل لمنتجات وعمليات المصرف.
- **التضخم (INF):** يمكن أن تكون له علاقة إيجابية على صيغ التمويل بالمشاركات من خلال تأثيره على صيغ المداينات، مما يحث المصرف على زيادة صيغ التمويل بالمشاركات على حساب المداينات.

4. خاتمة :

إن الهدف من هاته الدراسة القياسية هو تحديد وقياس محددات صيغة التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية لمجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر في مقدمة الدول الرائدة في مجال الصيرفة الإسلامية، وذلك باستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (**Panel Data**) على عينة مكونة من 16 بنكا إسلاميا موزعة جغرافيا على 4 دول هي: المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، ويتكون هذا النموذج من متغير تابع يتمثل في نسبة المشاركات، أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في ثلاث مجموعات رئيسة: متغيرات مالية، متغيرات مرتبطة بالحوكمة ومتغيرات مرتبطة بالاقتصاد الكلي، وبعد إجراء الاختبارات على متغيرات النموذج تم التوصل إلى أن محددات صيغ التمويل بالمشاركات تتمثل في محددات مالية، ومحددات مرتبطة بالحوكمة ومحددات مرتبطة بالاقتصاد الكلي بحيث تتمثل المحددات المالية في التمويل بالمشاركات للسنة الماضية، إجمالي الودائع، الودائع الاستثمارية، العائد على الأصول، نسبة كفاية رأس المال، أما محددات

الحوكمة فتتمثل في حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، حجم هيئة الرقابة الشرعية وأخيرا محددات الاقتصاد الكلي تتمثل في التضخم.

كما تم التوصل إلى أن التمويل بالمداينات (**LOANS**) له أثر غير معنوي على صيغ التمويل بالمشاركات وبالتالي ليس من محددات صيغ التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية محل الدراسة، أيضا تم التوصل إلى أن إجمالي الودائع (**DEPOSIT**) ذات أثر إيجابي معنوي على صيغ التمويل بالمشاركات وبالتالي فهي من محددات التمويل بالمشاركات في هذه المصارف كما أن الودائع الاستثمارية(**PSIA**) ذات أثر سلبي معنوي على صيغ التمويل بالمشاركات، كما بينت نتائج وجود علاقة بين المتغيرات المساعدة المتمثلة في (العائد على الأصول، نسبة كفاية رأس المال، التضخم، حجم الرقابة الشرعية، حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة،) ونسبة التمويل بالمشاركة.

- **اقتراحات وتوصيات الدراسة:** بناءا على كل ما سبق تعد صيغة التمويل بالمشاركة من أهم الصيغ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكن توجد العديد من العراقيل التي تحول دون تطبيقها على أرض الواقع بشكل فعلي لذا يجب على صناع القرار في الدول الإسلامية رفع هاته العراقيل عن طريق تحسين وتدعيم محددات هاته الصيغة سواء كانت محددات مالية أو محددات مرتبطة بالحوكمة، وحتى تلك المرتبطة بالاقتصاد الكلي، مما قد يفعل مردودية هاته الصيغة الجد مهمة في رفع حجم الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

5. المراجع:

M. Syafii, A. N. (2017, August), Financial Volume Analysis Based On Profit Sharing Sharia Banking In Indonesia. IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS), 22(8), PP 01-06, doi:10.9790/0837-22080100106

- عبد الهادي طاشكندي والمولدي عمار الجلاصي،(2018) ، محددات التمويل بالمشاركات في المصارف الإسلامية بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2016- 2005، تم استرجاع المرجع من الموقع: https://ssrn.com/abstract=3841561

- السرحي، لطف محمد عبد الله(2017) ، دور البنوك الاسلامية اليمنية في التمويل الزراعي: دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وآفاق تطويره، *مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية*، (14)4، ص350.
- السماني، ع .م .(2019) .دور التمويل الإسلامي وفقاً لصيغة المشاركة في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي -دراسة ميدانية بالتطبيق على بنك أم درمان الوطني .-*مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل*. كلية الدراسات العليا :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تم استرجاع المرجع من الموقع: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/23604
- بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، (31 ماي2019). دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع المصغرة في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري .*مجلة دفاتر اقتصادية*، (1)10، ص 128، تم استرجاع المرجع من الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/91916
- بن ناصر فاطمة (2016)، إشكالية التمويل بالمشاركة في المصارف الاسلامية وتحديات تطبيقه، *رسالة دكتوراه*، الأغواط (الجزائر)، جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- دغنوش العطرة (سبتمبر 2017)، التمويل الإسلامي حافز لتطوير الاقتصاد الجازئري (بنك البركة الإسلامي بين الواقع و المأمول)، *مجلة العلوم الإنسانية*، (48) ، ص642 ، تم استرجاع المرجع من الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88393
- زايدي مريم (2017/2016)، إتفاقية بازل3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبوظبي الإسلامي، *رسالة دكتوراه*، ص55، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة (الجزائر)، جامعة محمد خيضر بسكرة، تم استرجاع المرجع من الموقع: http://thesis.univ-biskra.dz/2858/
- ساعد ابتسام .(2016/2017) .دور آليات التمويل الاسلامي في رفع الكفاءة التمويلية للنظام المصرفي -التجربة الماليزية نموذجا -، *رسالة دكتوراه*، ص99، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، بسكرة –الجزائر-، جامعة محمد خيضر، تم استرجاع المرجع من الموقع: http://thesis.univ-biskra.dz/2810/
- سمير هربان (2015)، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة :مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، *مذكرة ماجستير*، ص58 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف (الجزائر)، جامعة فرحات عباس، تم استرجاع المرجع من الموقع: -http://dspace.univ setif.dz:8888/jspui/handle/123456789/3473?mode=full&submit_simple=Affichage+d%C3%A9taill%C3%A9

- عبد الرزاق معايزية (2018): أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية إدماجها في القطاع المصرفي الجزائري .مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي (الجزائر)، (1)5، ص885/897، تم استرجاع المرجع من الموقع:
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58847
- عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود وهلال يوسف صالح (2016)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على قرار التمويل (دراسة على عينة من المصارف الاسلامية اليمنية)، مجلة العلوم الاقتصادية، (1)17، ص122-139، تم استرجاع المرجع من الموقع: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/17822?show=full
- عيطة الجبيري وسعد ميلاد(2019) ، معوقات تطبيق الإسلامي "صيغة المشاركة في مصرف الجمهورية من وجهة نظر موظفيه، *مجلة البحوث الإدارة والاقتصاد*، (4)1، ص 10-32، تم استرجاع المرجع من الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/121910
- عقون فتيحة. (2008/2009)، صيغ التمويل في البنوك الاسلامية ودورها في تمويل الاستثمار - دراسة حالة بنك البركة الجزائري -، *مذكرة ماجستير*، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بسكرة -الجزائر-، تم استرجاع المرجع من الموقع: http://thesis.univ-biskra.dz/id/eprint/279
- نجوى مختار البدري جبريل. (2016) ، التمويل المصرفي بالمشاركة وأثره في الاستثمار بالمصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي 2008م –2014م، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تم استرجاع المرجع من الموقع: http://repository.sustech.edu/handle/123456789/15613